الأمم المتحدة

شعبة حقوق الفلسطينيين

منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

سبعون عاما بعد ١٩٤٨ – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام

١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

قاعة مجلس الوصاية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك

19-16372 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي ٣

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الجلسة الافتتاحية ٥

ثالثا – الجلسات العامة ٦

ألف – الجلسة العامة الأولى ٦

باء – الجلسة العامة الثانية ٨

جيم – الجلسة العامة الثالثة ١١

دال – الجلسة العامة الرابعة ١٤

رابعا – المواضيع والتوصيات الرئيسية ١٧

خامسا – الجلسة الختامية ٢٠

المرفقات

الأول – البرنامج ٢١

الثاني – موجز الرئيس ٢٥

الثالث – قائمة المتكلمين ٢٩

موجز تنفيذي

عُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي ركز على موضوع ”سبعون عاما بعد ١٩٤٨ – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام“، في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ لتقييم الأحداث التي وقعت في عام ١٩٤٨ والمعروفة باللغة العربية باسم النكبة واستمرار أهميتها اليوم. وقد اعترف المشاركون بأن الفلسطينيين ما زالوا يعانون من أهوال النكبة، التي اتسمت بنزع الملكية والتدمير والتشريد الجماعي لملايين الفلسطينيين العرب من ديارهم وأراضيهم دون أن يلوح في الأفق حل عادل ودائم وشامل. وأتاح المنتدى منبرا للخبراء ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين لمناقشة الإجراءات الدبلوماسية القصيرة الأجل إلى الطويلة الأجل لمعالجة قضية فلسطين.

ونُظمت عقب الجلسة الافتتاحية، التي تضمنت بيانا من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورسالةً من الأمين العام، وكلمةً ألقاها ممثل دولة فلسطين، أربع حلقات حوارية أدارها أعضاء مكتب اللجنة وعقدت في اليومين الأول والثاني من المنتدى. وسبقت كل حلقة مقاطع قصيرة من الفيلم الوثائقي ”Voices Across the Divide“.

وأثناء المنتدى، اتفق المشاركون على أن أي عملية سلام فعالة ينبغي أن تعترف تماما بنكبة عام ١٩٤٨، وأن تحاسب إسرائيل على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأن تكفل عودة اللاجئين، وأن تنهي ضم الأراضي الفلسطينية. ودعوا إلى حل للنزاع يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي، ويستند إلى تعددية الأطراف، ويرتكز على اتخاذ خطوات ملموسة، لها إطار زمني ملزم وأهداف واضحة.

وأوصى المشاركون بالتحول عن نهج الدولتين إلى نهج يطالب بإنهاء الاحتلال فورا، ودعوا إلى وضع استراتيجية دينامية جديدة بديلة تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤكد المصالحة والحقوق المتساوية للجميع. وأهابوا بالدول الأعضاء بذل جهود دبلوماسية نشطة لبدء مفاوضات ذات مصداقية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وإحلال السلام، والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم.

وأشار المشاركون إلى السياسات التمييزية وغيرها من السياسات غير القانونية التي تنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي زادت من تفاقم الأزمة الإنسانية وطرحت عقبات كبيرة أمام السلام والمصالحة وعودة اللاجئين. وأشار آخرون إلى أن هذه الممارسات، التي يقولون إنها ترقى إلى مستوى العنصرية، يجري تكريسها في القانون الوطني، مما يجعل من الصعب على المحامين والناشطين في مجال حقوق الإنسان الطعن فيها أمام المحاكم الإسرائيلية.

وإذ لاحظ المشاركون أن سياسة تدمير الممتلكات والسياسات الأخرى قد أسهمت في إيجاد بيئة قسرية، ولا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مما أدى إلى النقل القسري لأسر وتجمعات بأكملها، فقد أثاروا مسألة تحسين الحماية الدولية للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون.

وأشار المشاركون، في معرض تركيزهم على اللاجئين وحل قضية فلسطين، إلى أن القانون الدولي ينطبق دوما على قضية اللاجئين، وأنه اكتسب مع مرور الوقت بعدا وترتبت عليه آثار لم يكونا متوقعين قبل ٧٠ عاما. ويستتبع اعتماد نهج قانوني شامل إزاء محنة اللاجئين الفلسطينيين، بعد ٧٠ عاماً، وضعَ حماية اللاجئين في صميم الخطاب القانوني، وتحليل مناشئ المحنة وسياقاتها وحلولها من منظور القواعد الدولية الواجبة التطبيق.

ودعا المشاركون إلى تطبيق نموذج للعدالة الانتقالية مماثل للنموذج الذي استخدم في بلدان مثل جنوب أفريقيا. وذُكر أن هذا النموذج ينبغي أن ينطبق أيضا في الحالات التي تركز على المصالحة والجبر، حيث لا يكون الانتقال السياسي مطروحا. وتشمل هذه الحالات حالات الأشخاص الذين سبق أن خضعوا للاستعمار والاسترقاق. وينطوي نموذج ناجح للجبر على عناصر مثل العودة الفعلية الطوعية للاجئين، والتعويض عن الممتلكات المفقودة، وضمانات عدم التكرار المقدمة للضحايا.

وشدد المشاركون على أهمية بناء شراكات مع المجتمع المدني والشباب مع مواصلة ممارسة الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على حكومة إسرائيل. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يراعي في أي مناقشات بشأن المستقبل البيئةَ السياسية الراهنة، فضلا عن التحولات العالمية والإقليمية بعيدا عن مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في حل النزاعات بالوسائل السلمية.

وأهاب المشاركون بالدول الأعضاء أن تتخذ موقفا وتذكر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن الحالة الأليمة في غزة، حيث لا تزال إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال، تستدعي التدخل الفوري. ودعوا إلى التوصل إلى اتفاق سياسي متين من شأنه أن يلغي أو يعدل الممارسات والسياسات التشريعية التمييزية ويحرك عملية السلام إلى الأمام. ودعوا أيضا إلى تعزيز وسائل الإنفاذ، ومشاركة الضحايا، والدعم الدولي والمساندة السياسية، ووضع إطار تشريعي شامل، وإلى نظام للعودة ورد الحقوق متجذر في القانون الدولي، وإلى إعادة توزيع الأراضي بصورة عادلة.

أولا – مقدمة

١ – عُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي ركز على موضوع ”سبعون عاما بعد ١٩٤٨ – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام“، في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل انعقاد المنتدى بشكله العلني، عقدت اللجنة في ١٦ أيار/مايو مشاورات مغلقة مع ممثلين لمنظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل وجميع أنحاء العالم.

٢ – وضم المنتدى خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين للمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي لتسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة المسائل المتصلة بحرب عام ١٩٤٨ معالجة موضوعية. وركزت سلسلة من الجلسات التفاعلية التي أدارها أعضاء مكتب اللجنة وشارك فيها أعضاء رفيعو المستوى من مختلف الأوساط الأكاديمية والحكومات والمجتمع المدني على التشريد المستمر للفلسطينيين، وموضوعي المساءلة والعدالة الانتقالية وسبل الخروج من حالة الجمود السياسي بين فلسطين وإسرائيل.

٣ – وعُرضت مقاطع قصيرة من الفيلم الوثائقي ”Voices Across the Divide“ في بداية كل جلسة. ويرد برنامج المنتدى مرفقا بهذا التقرير.

ثانيا – الجلسة الافتتاحية

٤ – ترأس الجلسة الافتتاحية، فوديه سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة.

٥ – وأشار الأمين العام، **أنطونيو غوتيريش**، في رسالته التي أدلت بها نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، إلى أن عام ٢٠١٨ يوافق الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينبغي أن يوجه عملية البحث عن حل دائم لقضية فلسطين. وأوضح الأمين العام، مؤكدا ضرورة التوصل إلى هذا الحل، أن أحداث العنف التي وقعت مؤخرا في قطاع غزة تذكرنا بفشل المجتمع الدولي في إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. ولاحظ أن حياة أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين قد طبَعَها وحصرها نزاعٌ تشكَّلت به ملامح وجودهم المادي والإنساني في ظل جو كثيف من الخوف وعدم الثقة المتبادل واليأس. وأدى إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بصورة غير قانونية إلى زيادة الإسهام في حالة التشرد وهما يشكلان عقبة رئيسية أمام حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، فإن العنف والتحريض غير المقبولين يزيدان من حدة انعدام الثقة والنشاط القتالي، كما أن غياب الوحدة الفلسطينية يشكل أيضا عائقا أمام التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وتعهد الأمين العام بتقديم دعم مستمر من الأمم المتحدة للإسرائيليين والفلسطينيين في سعيهم إلى إقامة دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، مع كون القدس عاصمة لكليهما.

٦ – وذكر **السيد سيك** أنه في حين أن اللجنة قد اجتمعت في عام ٢٠١٧ بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، فإن قضية فلسطين لم تبدأ في عام ١٩٦٧، معربا عن أسفه لعدم إحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى حل سلمي طيلة الـ ٧٠ عاما منذ حرب ١٩٤٨ وتداعياتها. واستدعى إلى الأذهان ذكريات النكبة التي أدت إلى كارثة وطنية شملت الخسائر والمعاناة ونزع الملكية وتدمير القرى وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين. وأضاف أنه إذا لم يتم الاعتراف بهذه العوامل ومعالجتها على نحو كاف، فإن السلام في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال. وكما أقر مجلس الأمن، يتعين أن يعالج النهج الشامل للحفاظ على السلام الأسباب الجذرية للنزاع وأن يعترف بالصلات التي تربط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقال إن إعادة النظر في الماضي المؤلم وطرح أسئلة صعبة على جميع الأطراف يمثلان في جميع أنحاء العالم شرطا أساسيا للسلام ولمستقبل يشمل الجميع. وانطلاقا من هذه الروح، طلب إلى المشاركين في المنتدى المساعدة في تعبئة الجهود الدبلوماسية لبدء مفاوضات ذات مصداقية تؤدي إلى سلام عادل. وتعهد السيد سيك، باسم اللجنة، بمواصلة الدعوة من أجل قضية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة إلى دياره، ووجه الانتباه أيضا إلى الدور الحاسم الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأهاب بالدول الأعضاء تزويد الوكالة بجميع الأموال اللازمة للاضطلاع بولايتها.

٧ – واعترفت **حنان عشراوي**، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلةً لدولة فلسطين، بأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ظلت على مدى فترات طويلة تزود الشعب الفلسطيني ببصيص نادر من الأمل. غير أن استمرار مظالم الطرد والقمع طيلة ٧٠ عاما يمثل فترة طويلة جدا. وفي إشارة إلى أعمال العنف الأخيرة في قطاع غزة، حيث قتل الجنود الإسرائيليون عشرات المتظاهرين المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، حذرت من أن مثل هذا الشذوذ البغيض المتمثل في الإفلات من العقاب وازدراء القانون الدولي، إذا سمح له بالاستمرار، سيعرض النظام

الدولي الذي بنته الأمم المتحدة لخطر الانهدام. ولا يمكن أن تستمر مفاوضات سلام يكافأ فيها المحتل باستمرار ''لمجرد الكلام''، في حين أن فلسطين لا ينالها إلا التهديد والابتزاز أو الاتهام بأنها تشكل تهديدا إرهابيا. وحذرت **السيدة عشراوي**، واضعةً قضية فلسطين في سياق أوسع، من أنه على خلفية تصاعد الشعبوية والانعزالية والقومية وغطرسة السلطة، يجب على الناس أن يظلوا متيقظين ضد الطائفية ودعاوى الفئة المستثناة. وإذ أكدت أن الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية جعلت المفاوضات في إطار الصيغة القديمة مستحيلة، قالت إنه على الرغم من عقود من المفاوضات، لا ينبغي بموجب اتفاقية جنيف الرابعة أن يُتوقع من شعب يعيش تحت الاحتلال أن يتفاوض على حريته مع المحتل تحت الإكراه.

ثالثا – الجلسات العامة

ألف – الجلسة العامة الأولى

ماذا حدث في عام ١٩٤٨ – لماذا هو مهم؟

موجز

٨ – ترأست الجلسةَ الأولى، التي ركزت على مسألة ''ماذا حدث في عام ١٩٤٨ – لماذا هو مهم؟''، الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ماريا روبياليس دي شامورو، وأدارها أستاذ تاريخ الشرق الأوسط ومدير مركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني في جامعة أوكسفورد، يوجين روغان. وشارك في الحلقة الحوارية أربعة أشخاص هم: الرئيس المؤقت السابق لإسرائيل ورئيس الكنيست السابق، أبراهام بورغ؛ وكبير الزملاء البحثيين في معهد الشرق الأوسط والزميل المساعد في كلية الحقوق بجامعة سنغافورة الوطنية، فيكتور كاتان؛ وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي؛ وأستاذ التاريخ ومدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية في جامعة إكستر، إيلان بابيه.

٩ – ووصف **السيد بابيه** مجموعة أحداث متتابعة أدت إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، الذي أذنت فيه الجمعية بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. وقال إنه في حين أن العديد من البلدان التي كانت خاضعة لولايات عصبة الأمم، بما في فيها العراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، قد تقرر أن يحسم استقلالها من خلال عمليات ديمقراطية، فقد رفضت الأمم المتحدة، في حالة فلسطين، أن يمارس سكانها تقرير المصير بنفس الطريقة. وبدلا من ذلك، مُنحت الحركة الصهيونية الحق في المشاركة في المفاوضات بشأن مستقبل فلسطين.

١٠ – وقبل اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) كانت الطائفة اليهودية قد بدأت بالفعل طرد الفلسطينيين من ديارهم وبدأت حملة تطهير عرقي. فقد كانت القوات اليهودية تقوم بعمليات عسكرية مثيرة للجدل أسفرت عن مذابح وتشريد آلاف الفلسطينيين على نطاق واسع داخليا وفي جميع أنحاء العالم العربي. وأُنشئت مكان القرى والبلدات الفلسطينية التي هدمت مستعمراتٌ ومستوطنات يهودية مغطاة بالغابات، أو غُيرت أسماء تلك القرى والبلدات إلى أسماء عبرية.

١١ – وأشار السيد **بابيه** إلى أن أي عملية سلام فعالة اليوم ينبغي أن يتم فيها ما يلي: (أ) الاعتراف الكامل بنكبة عام ١٩٤٨؛ (ب) مساءلة إسرائيل عن جرائمها ضد الإنسانية التي ارتكبتها في

عام ١٩٤٨ وما بعده بالسماح بالتنفيذ الكامل للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؛ (ج) إدراج دولة فلسطين في أي خطط مستقبلية.

١٢ - وروى السيد **كاتان** كيف أصبح للأمم المتحدة دور في معالجة قضية فلسطين، عندما طلبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في نيسان/أبريل ١٩٤٧ المشورة من الأمم المتحدة بشأن كيفية نقل السلطة في إطار انتدابها على فلسطين. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن تعديل ولايات عصبة الأمم إلا بوضع الإقليم المعني تحت الوصاية. وقد أيدت الدول العربية الاستقلال بوصفه البديل الوحيد لفلسطين ولكن أصواتها كانت أقل في الجمعية العامة. وبدلا من ذلك، أنشأت المنظمة لجنة الأمم المتحدة الخاصة لفلسطين، وأناطت بها ولاية واسعة شملت دراسة حالة اللاجئين اليهود في أوروبا وقضايا البيت القومي اليهودي بوصفها جوانب ينبغي مراعاتها فيما يتعلق قضية فلسطين.

١٣ - وقد أوصت اللجنة الخاصة بخطة تقسيم، أقرتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. ونصت الخطة على وجود دولتين ذواتي سيادة، إحداهما يهودية والأخرى عربية، وعلى وضع دولي خاص للقدس، ومجلس اقتصادي مشترك. كما أُنشئت لجنة مستقلة تابعة للأمم المتحدة معنية بفلسطين للمساعدة في نقل السلطة من المملكة المتحدة إلى هاتين الدولتين. غير أن المملكة المتحدة توقفت عن التعاون في هذه العملية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، أي بعد أقل من شهرين من اعتماد الخطة. ونتيجة لذلك، لم تنفذ الأمم المتحدة، التي لم يكن قد مضى على بدء قيامها بدور في هذه المسألة إلا ١٣ شهرا، خطة التقسيم.

١٤ - ووصف السيد **بورغ**، عارضا المنظور الإسرائيلي لما جرى بعد عام ١٩٤٨، حالته بأنه ينتمي إلى ''جانب محظوظ جدا'' تمتع بـ ٧٠ عاما من الحرية والازدهار على حساب الشعب الفلسطيني. ورفض فكرة الأساس السماوي والتوراتي لإنشاء إسرائيل، وكذلك نظرية ''الداروينية السياسية''، وأشار إلى أحداث عام ١٩٤٨ باعتبارها جزءا من التناقض الإسرائيلي المخجل. فقد حاولت إسرائيل محو أي تاريخ حدث قبل ذلك العام، ومن ناحية أخرى، لم تكن مستعدة للتخلي عن التاريخ الذي حدث بعد عام ١٩٦٧. وتعليقا على ما إذا كان حل الدولتين لا يزال ممكنا، أعرب السيد بورغ عن تفاؤله ولكنه حذر من أن مزج الواقع المجزأ بعضِه في بعض والوصول به إلى حل سلمي يقوم على وجود دولتين سيكون أمرا صعبا للغاية. وقال إن تميز إسرائيل اليوم يكاد يكون مطلقاً، إلى حد أن النقاش الحديث قد تحول إلى الحديث عن حل الدولة الواحدة - دولة إسرائيل - التي بها نظامان للحكم: أحدهما يزخر بالامتيازات والآخر يغص بالتمييز ضد الفئات القومية الأخرى. وحث المجتمع الدولي على الكف عن عدّ الدول والبدء في عدّ الحقوق والحريات والقيم المتساوية للجميع.

١٥ - وفي حين رفضت **السيدة عشراوي** المحاولات الرامية إلى تحويل تركيز المفاوضات من جانب واحد من العمل نحو حل الدولتين إلى قبول واقع الدولة الواحدة، فقد حثت الأمم المتحدة على مواصلة المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكدت أن ميزان القوى على أرض الواقع يميل بشدة ضد الفلسطينيين وأن الوضع الراهن لن يتغير إلا بعد انتهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة. وأكدت، محذرةً من أن تتوقع أية دولة استثناءها أو إفلاتها من العقاب على أعمالها، أن الولايات المتحدة ''هشَّمت مائدة المفاوضات'' بنقل سفارتها إلى القدس والاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل. وتعهدت **السيدة عشراوي** بمواصلة الجهود لإعادة تعريف علاقة فلسطين بإسرائيل، مشيرة إلى أن مسألة توسيع

المستوطنات قد أحيلت بالفعل إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن فلسطين ستواصل التماس الاعتراف بها في مختلف الهيئات الحكومية الدولية.

المناقشة

١٦ - في الحوار الذي أعقب ذلك، علّق المندوبون الوطنيون وممثلو المجتمع المدني وغيرهم على عناصر مختلفة لتاريخ فلسطين وصلاتها بواقعها الراهن. وقالوا إنه لا يمكن تنحية التاريخ جانباً بينما يظل الاحتلال الإسرائيلي قائما ويظل الفلسطينيون بدون دولة.

١٧ - وأبرز المتكلمون أن النكبة ليست حادثا واحدا وقع في عام ١٩٤٨، بل هي إجراءات مستمرة، زاد من استفحالها عدم وجود حل عادل وسلمي لقضية فلسطين. وأشاروا إلى أوجه التشابه بين حالة إسرائيل وفلسطين وحالة ناميبيا وجنوب أفريقيا أثناء نظام الاحتلال والفصل العنصري لكل منهما. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن السلام العادل والمستدام بين إسرائيل وفلسطين يجب أن يعترف تماما بالنكبة وأن يحاسب إسرائيل على الجرائم المرتكبة في عام ١٩٤٨ وما بعده.

١٨ - وناقش المشاركون مزايا صيغة الدولتين. ففي حين أكد البعض على دور الأمم المتحدة الحاسم في رفع شأن قضية فلسطين على الساحة العالمية، لاحظ آخرون اتخاذ عدد لا يحصى من قرارات المنظمة بشأن قضية فلسطين دون أن ينفذ أي منها، وأن حق النقض قد مورس ٤٣ مرة تقريبا لحماية إسرائيل من المساءلة.

١٩ - وعلاوة على ذلك، ذكر المشاركون أن الدين أصبح أداة ملائمة كثيرا ما يستخدمها الزعماء العلمانيون لدعم حججهم السياسية، التي يشار فيها إلى أنه ينبغي قبول إسرائيل كدولة يهودية منشأة بقدر إلهي، في حين أنهم يطمسون وجود الشعب الفلسطيني من خلال المعلومات المضللة والخرافات، بما في ذلك القول بوجود ''أرض بلا شعب لشعب بلا أرض''. وذُكر أنه في حين أن إسرائيل تعامل النصوص التوراتية القديمة التي يعود تاريخها إلى ٣ ٠٠٠ سنة كمخططات جيوسياسية لحقائق القرن الحادي والعشرين، فإنها لا تزال تنكر المعاناة التاريخية للفلسطينيين.

٢٠ - وذكر المتكلمون أن التفرد المزعوم بالمأساة التاريخية لأهوال محرقة اليهود، التي تستخدم للتغطية على معاناة أي شخص آخر، يشكل عقبة أخرى أمام أي عملية سلام أو تحرك نحو المصالحة أو الجبر.

باء - الجلسة العامة الثانية

الشتات كواقع لا خلاص منه: النكبة المستمرة

موجز

٢١ - ركزت الجلسة الثانية على موضوع ''الشتات كواقع لا خلاص منه: النكبة المستمرة''. وبحث المشاركون في الحلقة الحوارية التشريد الداخلي للفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في العودة، بوصفهم مواطنين، إلى ديارهم وقراهم. وترأس الجلسة الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة ومقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كارميلو إنغوانيز، بينما أدارت المناقشة المديرة التنفيذية لمؤسسة كنائس من أجل السلام في الشرق الأوسط، مي إليز كانون. وشارك في الجلسة ثلاثة متحدثين هم: سراج عاصي، الزميل الزائر في مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي - المسيحي

في جامعة جورج تاون؛ وسهاد بشارة، مديرة وحدة حقوق الأراضي والتخطيط في المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)؛ وإيتاي إبشتاين، المستشار الخاص في المجلس النرويجي للاجئين.

٢٢ - وفي البداية، ذكرت **السيدة كانون** أن استراتيجية الاستيطان، التي أدت إلى إنشاء إسرائيل، لم يتم التخلي عنها قط بعد عام ١٩٤٨، وبالتالي ظلت النكبة حقيقة مستمرة بالنسبة للفلسطينيين. ووصفت عمل منظمتها المسكونية، مشيرة إلى أنها تتبنى نهجا شاملا إزاء النزاع وتدعو إلى المساواة وحقوق الإنسان والأمن والعدالة للجميع.

٢٣ - وتحدثت **السيدة بشارة** عن بعض القوانين الصارمة التي اعتمدتها السلطات الإسرائيلية بعد عام ١٩٤٨ لتقويض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وأشارت إلى أن البرلمان الإسرائيلي، بعد تأميمه الأراضي والممتلكات الفلسطينية، أصدر في عام ٢٠١٧ قانوناً لشرعنة المستوطنات التي بنيت على الأراضي الفلسطينية العامة والخاصة في الضفة الغربية بأثر رجعي وتقنين التوسع بالمستوطنات الجديدة. وأضافت أن السلطات الإسرائيلية قد منحتها قوانينُ أخرى السيطرةَ المطلقة على من يمكنه دخول إسرائيل أو أن يصبح مواطنا، وهو ما يضمن أساسا سيادة الدولة على قضية اللاجئين، بغض النظر عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن حق العودة. وأوضحت أنه في جنوب إسرائيل، يجري باستمرار تشريد الفلسطينيين البدو قسراً، بينما يجري حاليا في الكنيست، فيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس الشرقية، مناقشة عشرات من مشاريع قوانين الضم - التي تشكل شكلاً من أشكال ''الهندسة الديمغرافية''. وتعليقا منها على الأحداث الأخيرة في قطاع غزة، أشارت إلى وثيقة قانونية قدمت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن استخدام الذخيرة الحية وطلقات القناصة ضد المتظاهرين المدنيين، مما أتاح للسلطات مجالا أكبر للعمل ضد المقاتلين وغير المقاتلين كليهما، وأدى إلى تحريف القانون الدولي الإنساني لتبرير التصرفات غير القانونية.

٢٤ - وأبرز السيد **إبشتاين** الأحداث الأخيرة في غزة مشيرا إلى أنها تذكِّر بأن الفلسطينيين عرضة لخطر التعرض للعنف والنقل القسري والحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية، وبالتالي فإنهم يحتاجون إلى الحماية. وأشار إلى أن التشريد الداخلي للفلسطينيين، في القدس الشرقية والضفة الغربية على سبيل المثال، ناجم عن عوامل مختلفة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالاحتلال الإسرائيلي والرغبة في الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو الإكراه، وفي إدامة ذلك الاستيلاء. وكثيرا ما تحدث عمليات الاستيلاء هذه على خلفية إنشاء وتوسيع مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوصيل بعضها ببعض.

٢٥ - وأضاف أنه على الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي دعا فيه المجلس إسرائيل، في جملة أمور، إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، فقد وسعت إسرائيل المستوطنات، إذ ووفق على بناء ٤ ١٢٢ وحدة سكنية في المنطقة جيم منذ عام ٢٠١٧ وعلى بناء ٣ ٧٤٤ وحدة في القدس الشرقية منذ عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣٠ فلسطيني قد شُردوا داخلياً، في حين كان يُنتظر الفصل في نحو ٠٠٠ ١١ أمر هدم صادر عن القائد العسكري الإسرائيلي لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ مبنى في المنطقة جيم، بما فيها منازل ومبانٍ مجتمعية، مثل المدارس والعيادات. وحذر السيد إبشتاين من أن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص في المنطقة جيم معرضون بشدة لخطر النقل القسري، وأن ٠٠٠ ٢٢٠ شخص آخرين في القدس الشرقية يواجهون خطر إلغاء حقوقهم في الإقامة وتشريدهم وانتهاء المطاف بهم إلى انعدام الجنسية. وثمة خطر مماثل يواجه الرعاة والمجتمعات البدوية بالقرب من الأماكن التي حددتها إسرائيل كمناطق عسكرية

مغلقة، شأنهم شأن السكان الفلسطينيين في الأجزاء التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل والقدس الشرقية. ويأتي ذلك بعد تدمير ٥٠٠ ٥ مبنى منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك ٩٠٠ من مرافق العمل الإنساني، مما ألحق ضررا بـ ٠٠٠ ٥٣ شخص في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وشدد على أن التدابير المفروضة بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لم تثبت فعاليتها في عكس هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات والتصريحات المتغيرة للولايات المتحدة قد شجعت إسرائيل على زيادة توسعها الاستيطاني.

٢٦ - وأشار **السيد عاصي** إلى أن الحالة في قطاع غزة هي أولا وقبل كل شيء أزمة لاجئين وأن الاحتجاجات الأخيرة في القطاع قد جرت على أمل أن توجه تلك الاحتجاجات الانتباه إلى الكارثة الإنسانية هناك. وأشار إلى أن القطاع قد تحول في عام ١٩٤٨ إلى مخيم ضخم للاجئين، حيث أُجبر ثلثا سكانه على الفرار إلى غزة وأصبحوا لاجئين بين عشية وضحاها تقريبا. وقد اقتلعت إسرائيل الفلسطينيين ثم أذلتهم في غزة بغارات وهجمات عسكرية لا نهاية لها، وحروب واسعة النطاق، وحصار دام ١١ عاما دون أن تكون هناك نهاية في الأفق. وأضاف السيد عاصي أن قطاع غزة أصبح أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم، وقد وُصف في تقارير الأمم المتحدة بأنه غير قابل للعيش فيه.

المناقشة

٢٧ - خلال المناقشة، نوقش مصطلح ''الاحتلال الدائم''، حيث شدد بعض المشاركين على أنه لا يوجد أي مفهوم من هذا القبيل في القانون الدولي وأن الحالة في فلسطين ترقى إلى مستوى الاستعمار التام. وأعربوا عن تأييدهم لفكرة أن تنظر محكمة العدل الدولية في هذه المسألة. وقيل إن مفهوم ''الاحتلال المطول'' قد نشأ عن النوايا الحسنة لأولئك الذين يحاولون استخدام الوسائل القانونية لمكافحة الاحتلال. والهدف من إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية هو استخدام هذه الفتوى كوسيلة ضغط لمكافحة الاحتلال.

٢٨ - وأشار آخرون إلى أن ممارسات إسرائيل، التي يذهبون إلى إنها ترقى إلى مستوى العنصرية، يجري تكريسها في القانون الوطني، مما يجعل من الصعب جداً على المحامين والناشطين في مجال حقوق الإنسان الطعن فيها أمام المحاكم الإسرائيلية.

٢٩ - وإذ لاحظ المشاركون أن سياسة تدمير الممتلكات والسياسات الأخرى قد أسهمت في إيجاد بيئة قسرية، ولا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية، أفضت إلى النقل القسري لأسر ومجتمعات بأكملها، فقد أثاروا مسألة تحسين الحماية الدولية للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون. وأهابوا بالدول الأعضاء أن تتخذ موقفا وتذكِّر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشاروا على وجه الخصوص إلى أن الحالة الأليمة في غزة، حيث لا تزال إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال، تستدعي التدخل الفوري.

٣٠ - ولاحظ المشاركون أيضا أن قضية فلسطين تكتسب زخما بين الحركات الاجتماعية المتداخلة القطاعات في الولايات المتحدة. فمنذ أوائل عام ٢٠٠٠، ومع بناء الجدار العازل، ازداد الاعتراف بالتشرد الكبير للفلسطينيين الناجم عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وبأهمية تحسين الرصد والاستجابة من جانب جهات العمل الإنساني. وجاء فوق ذلك الاعتراف بأن التعريف الدولي للمشرد داخليا ينطبق أيضا على الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣١ - وإذ لاحظ المتكلمون أن الضم باستخدام القوة العسكرية غير مشروع بموجب القانون الدولي، شددوا على أن أحد المبادئ الأساسية للقانون الإنساني هو حماية أصول وقوانين وأعراف الأراضي المحتلة

في أعقاب الاحتلال الحربي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم، إلى حد ما، القوانين والمؤسسات القائمة. وشدد المتكلمون على عزم إسرائيل على استخدام واجهة الاحتلال لإخفاء نواياها الحقيقية، وهي الاستيلاء على الأرض الفلسطينية والحرمان من الحق في تقرير المصير.

٣٢ - وتعليقا على ما قامت به الولايات المتحدة مؤخرا من تغيير سياستها، أشار المشاركون إلى أن سياسة البلد أسفرت عن دعم غير مشروط لمحاولات الضم التي يقوم بها المشرعون الإسرائيليون ولانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وذهب البعض إلى أنه في حين تعتبر الأمم المتحدة قطاع غزة أرضا محتلة، فإن السلطات الإسرائيلية ليس لديها حافز لتغيير الوضع الراهن، لأنها لا تتحمل تكلفة الاحتلال.

٣٣ - وشدد المشاركون على أن الاحتلال الإسرائيلي ليس احتلالا عاديا وأنه ليس شبيها بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولكنهم أشاروا إلى أن هناك دروسا يمكن استخلاصها من الحركة المناهضة للفصل العنصري. وفي حين أن حكومات كثيرة تخشى تحدي الولايات المتحدة، التي قد تهدد الامتيازات والمعونة التجاريتين، فإن المشاركين يحثون البلدان على عدم المساس بالقيم والقوانين الدولية.

جيم - الجلسة العامة الثالثة

اللاجئون وحل قضية فلسطين

موجز

٣٤ - ترأس الحلقة الحوارية، التي كان موضوعها ''اللاجئون وحل قضية فلسطين''، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ديان تريانسيا دجاني. وأدار الحلقة الحوارية كبير زملاء في معهد الدراسات الفلسطينية، هو معين رباني، وشارك فيها أربعة متحدثين خبراء هم: أستاذة القانون الإكلينيكية في كلية الحقوق بجامعة بوسطن، سوزان أكرم؛ ولبنى الشوملي، المديرة التنفيذية للمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل؛ وجيسيكا نيفو، مؤسِّسة Just in Case - Preparing Toolboxes for Justice in Transition؛ وفرانشيسكا ألبانيز، الباحثة المنتسبة في معهد دراسة الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون.

٣٥ - وذكرت **السيدة ألبانيز**، في معرض تناولها لوضع اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، أن الحجة الأساسية التي تسوقها هي أن القانون الدولي له صلة أساسية ومستمرة بقضية فلسطين، وخاصة باللاجئين الفلسطينيين. وقالت إن ذلك جزء أساسي من حل كلتا المسألتين، مضيفة أنه منذ عام ١٩٤٨، لا يزال معظم اللاجئين الفلسطينيين وذرياتهم، الذين يزيد عددهم اليوم على ٦ ملايين لاجئ، يقيمون في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأردن ولبنان والجمهورية العربية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومع مرور الوقت، انتقلت أعداد كبيرة إلى أبعد من ذلك، إلى أوروبا وأمريكا الشمالية في المقام الأول. وفي الآونة الأخيرة، وبسبب سياسات اللجوء التقييدية في أوروبا والولايات المتحدة، دُفع فلسطينيون (غالباً ما يكونون لاجئين بالفعل) إلى التماس الحماية في بلدان في آسيا وأفريقيا.

٣٦ - وأشارت إلى أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين تعكس انتهاكا تاريخيا للقانون الدولي، وقالت إنه يجب حل هذه المسائل في نهاية المطاف مع مراعاة هذه الانتهاكات الأولية. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون

اليوم من قيود على تمتعهم بحقوقهم أينما كانوا، فضلا عن التمييز في البلدان المضيفة لهم. ويجب أن تتناول مفاوضات السلام في الشرق الأوسط حقهم في العودة، من بين مسائل أخرى.

٣٧ - وأشارت **السيدة أكرم** إلى أن عملية إنهاء الاستعمار في وقت مبكر في الأمم المتحدة وضعت الأقاليم تحت أنواع مختلفة من الانتدابات والتصنيفات. وفي حين أن بعض المستعمرات الأفريقية قد وضعت تحت وصاية مباشرة من الأمم المتحدة وأعطيت وضعا قانونيا محددا يمثل الاستقلال فيه هدفا نهائيا، فقد عانت فلسطين من أوجه عدم الاتساق في ظل الانتداب البريطاني، دون إرساء أي أساس لها كدولة. كما أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد كانت غير متسقة، لأن المجلس أخفق في وضع إطار قانوني لمسائل مثل حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة. وبدلا من ذلك، تناول المجلس الوضع من منظور صيغة سياسية هي ''الأرض مقابل السلام''. وأشارت إلى الدروس المستفادة من تجربة ناميبيا، فشددت على الحاجة الماسة إلى تحديد من الذي يعرَّف على أنه مواطن فلسطيني وكيفية وضع نظام قانوني موحد.

٣٨ - وذكرت **السيدة أكرم** أنه في المحاولات التاريخية لإقامة دولتين يهودية وفلسطينية منفصلتين، تم التمييز بين الجنسية الفلسطينية، المنشأة رسميا بموجب معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، والجنسية اليهودية. وأشارت إلى أن القوانين الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين من الجنسية على أساس العرق هي قوانين غير قانونية بموجب القانون الدولي.

٣٩ - وإذ اعترفت **السيدة أكرم** بالخطوات القانونية الهامة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تواصلها مع المحكمة الجنائية الدولية، فقد ذكرت أنه على الرغم من أن نموذج ناميبيا لا ينبغي أن يقتدي به الجميع، فإن من الممكن استخلاص دروس من تلك القضية قد تكون مفيدة في الوضع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، كان للاستراتيجيات القانونية المستخدمة في الأمم المتحدة وأماكن أخرى دور هام في محاولة ناميبيا إقامة دولة في غياب الاستقلال؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم وجود استراتيجية قانونية واضحة ومستمرة من جانب الفلسطينيين قد أثر على محاولتهم إقامة دولة في غياب الاستقلال. وفيما يتعلق بدور الأونروا والقيود المفروضة عليها، قالت إن الوكالة، التي ليس لها سلطة على توفير حل متين ودائم، قد كونت خبرة عميقة وفريدة في دعم الاحتياجات الفريدة للاجئين الفلسطينيين. وأشارت إلى أن هؤلاء اللاجئين، وكذلك جميع عديمي الجنسية، ما زالوا في الوقت نفسه مستبعدين صراحة من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٠ - وأشارت **السيدة نيفو** إلى السنوات التي عاشت خلالها في ظل الدكتاتورية العسكرية الأرجنتينية في السبعينات والثمانينات. وقالت إن مواطني البلد كانوا يوصفون بأنهم خونة إذا تجرأوا على صنع أعمال فنية أو قراءة كتب محظورة أو طرح أسئلة تنتقد الوضع الراهن أو تعارضه. وذكرت، مستخدمةً تلك القصة الخلفية لتأطير عرضها التقديمي بشأن العدالة الانتقالية والاعتراف بالمسؤوليات التاريخية، أن وضعاً مماثلاً لحالة تجربتها في الأرجنتين يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ تحاول السلطات الإسرائيلية محو الثقافة الفلسطينية والحقيقة التاريخية للنكبة. وقالت إن مؤيدي مفهوم العدالة الانتقالية قد تبنوا الاعتقاد بأن التقدم سيظل متعذرا لحين التئام التجربة المؤلمة. وذكرت أن الدعوة إلى تطبيق نموذج للعدالة الانتقالية، من قبيل ما استخدم في بلدان مثل الأرجنتين وجنوب أفريقيا وشيلي، ينبغي أن تُطبق أيضا في الحالات التي تركز على المصالحة والجبر، حيث لا يكون الانتقال السياسي مطروحا. وتشمل هذه الحالات حالات

الأشخاص الذين خضعوا للاستعمار أو الاسترقاق في الولايات المتحدة وكندا ومنطقة البحر الكاريبي؛ ويمكن أن يكون هذا النموذج مفيداً أيضاً في حالة فلسطين.

٤١ - وأشارت **السيدة نيفو**، واصفة تنفيذ هذا النموذج بأنه نوع من التحول في نمط التفكير، إلى ضرورة إرساء اعتراف بالأخطاء، وبعد ذلك إنشاء آليات للجبر، واتخاذ خطوات لتنفيذ نماذج ما قبل العدالة الانتقالية. وذكّرت بأن مجلس حقوق الإنسان عين مقررا خاصا معنيا بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار لمعالجة هذه المسائل. ويمكن للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة دعم المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لجان تقصي الحقائق والمصالحة المكلفة بجمع الشهادات من الضحايا والجناة على السواء، ويمكن أن تساعد هذه العمليات على الاعتراف المسبق وقبول الأحداث التاريخية وإحداث تحول في المنظور بين الجهات المعنية. وقد نُفذ مؤخرا مشروع تجريبي للعدالة الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال منظمتها، وأسفر عن نتائج واعدة على مستوى القواعد الشعبية.

٤٢ - تناولت **السيدة الشوملي** مسألة معقدة هي تصوُّر حلول مستقبلية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وشددت على استمرار إسرائيل في رفض نماذج المصالحة والجبر، أو بعبارة أخرى رفضها تناول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وقالت إن مبدأ الجبر قد وضع أصلاً لمنع الدول من السماح بظروف تؤدي إلى تشريد شعوبها أو سَلبها. ونموذج الجبر يقلل من العبء المالي الواقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى اللاجئين أنفسهم. وشددت **السيدة الشوملي** أيضا على أهمية الاعتراف والمساءلة والقبول والاعتذار وإصلاح المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وأضافت أن الجبر مطلوب كآلية للتوصل إلى حل دائم وقابل للاستمرار للنزاع ولإتاحة فرص السلام الدائم. وذكرت أنه يمكن تنفيذ نموذج للجبر قبل التوصل إلى حل سياسي. ووافقت السيدة نيفو على أنه ليس من الضروري انتظار التوصل إلى اتفاق سياسي قابل للاستمرار في الشرق الأوسط للبدء في التخطيط لآليات العدالة الانتقالية، وتوفير الجبر، وعودة اللاجئين.

المناقشة

٤٣ - في المناقشة التي تلت ذلك، ناقش المشاركون دور المجتمع المدني في ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة الدولية ودورَ وحدود الأونروا، التي أسندت إليها ولاية مؤقتة، ولكنها تقوم بعمل أصبح في الواقع دائما. وتساءل البعض عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتحايل على حق النقض الذي تتمتع به الولايات المتحدة في مجلس الأمن، والذي كثيرا ما يستخدم لحماية إسرائيل من المساءلة عن أعمالها.

٤٤ - وأكد بعض المتكلمين أن القرار التاريخي للمملكة المتحدة بعدم منح الاستقلال لفلسطين عندما كانت تحت الانتداب البريطاني كان متعمدا لأن الدولة كانت ستحول دون إقامة وطن يهودي. ولم يوافق البعض على التقييم القائل بأن الدروس المستفادة من التجربة الناميبية لا تستخدم في القضية الفلسطينية، وذهب البعض إلى أن الجهود جارية لعرض المحنة الفلسطينية على الأمم المتحدة، بما في ذلك المحاولات الرامية إلى ضمان الاعتراف بفلسطين كدولة عضو كاملة العضوية. وأي اقتراح بأن فلسطين، خلافا لناميبيا، لم تضطلع بمسؤولياتها القانونية والسياسية في الأمم المتحدة هو اقتراح غير صحيح.

٤٥ - وفي معرض التركيز على اللاجئين وحل قضية فلسطين، ارتأى المشاركون أن ركود قضية اللاجئين وتسييسها أصبحا مع مرور الوقت حقيقة لا جدال فيها بالنسبة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في الشتات. وقد تحول وضع العديد من اللاجئين إلى محنة، وهو عامل يحد من جميع الحقوق الأخرى: إذ معنى ذلك انتفاء أي احتمال للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل أو العمل أو تكوين أسرة أو التمتع بمزايا المواطنة أو المساهمة في أي عملية سياسية، ناهيك عن حرية صوغ مستقبلهم كأفراد وكشعب.

٤٦ - والقانون الدولي له دوما صلة بمسألة اللاجئين، واكتسب مع مرور الوقت بعدا وترتبت عليه آثار لم يكونا متوقعين قبل ٧٠ عاما. وتعقُّد مسألة اللاجئين لن ينحلّ أو يتلاشى بنفسه. ومنذ البداية، أدى عدم جعل احترام القانون الدولي محوريا في مفاوضات السلام إلى معاملة الحقوق الفلسطينية بوصفها حقوقا قابلة للتفاوض، وهو اتجاه في مسيس الحاجة إلى عكس مساره.

٤٧ - واتباع نهج قانوني شامل إزاء محنة اللاجئين الفلسطينيين، بعد ٧٠ عاما، معناه وضع حماية اللاجئين في صميم الخطاب القانوني، وتحليل مناشئ تلك المحنة وسياقاتها وحلولها من منظور القواعد الدولية الواجبة التطبيق. وفي حين أن قضية اللاجئين وقضية فلسطين، على صعيد أكثر تجريدا، هما قضيتان متلازمتان، فإن حل قضية فلسطين من خلال تقرير المصير لن يحل بالضرورة قضية اللاجئين ويؤدي إلى الاعتراف بمطالبهم التاريخية. ولا ينبغي تنحية إعمال الحقوق الفلسطينية جانبا، كما ينبغي ألا تمضي المفاوضات بشأن قضية فلسطين قدما دون تضمينها قضية اللاجئين.

٤٨ - وذهب بعض المشاركين إلى إلزامية تدابير الحماية الدولية من خلال التدخل الدولي ردا على عدم رغبة إسرائيل في توفير وضمان الحماية. ومن بين هذه التدابير، ينبغي للمجتمع الدولي أولا أن يبذل جهودا لمنع ووقف التشريد والتهجير المستمرين للفلسطينيين من ديارهم في القدس الشرقية والضفة الغربية. وأشار آخرون إلى أن النهج الذي ظل المجتمع الدولي يتبعه على مدى ٧٠ عاماً هو إدارة قضية فلسطين بدلاً من حلها، ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين والمشردين داخلياً.

دال - الجلسة العامة الرابعة

سبل المضي قدما من أجل تحقيق سلام مستدام

موجز

٤٩ - ترأس الحلقة الحوارية، التي موضوعها ”سبل المضي قدما من أجل تحقيق سلام مستدام“، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أنايانسي. رودريغيس كاميخو. وأدار الحلقة الحوارية المستشار السياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية، فاتح عزام، وتألفت من أربعة متحدثين خبراء هم: المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، رياض منصور؛ ووزير العدل السابق والنائب السابق لوزير خارجية إسرائيل، يوسي بيلين؛ ومديرة مشروع الدولية الجديدة لمعهد دراسات السياسات، فيليس بنيس؛ والمدير الإقليمي لحركة صوت واحد في منطقة وسط المحيط الأطلسي، أوبادا شتايا.

٥٠ - وفي البداية، أشارت **السيدة بنيس**، التي قدمت منظور المجتمع المدني من الولايات المتحدة، إلى أنه توجد حاليا قطعة أرض واحدة لها سلطة واحدة حاكمة، وأن حكومة إسرائيل وجيشها يسيطران على

الوضع. ومع ذلك، فداخل تلك الأرض المحتلة هيكلان قانونيان يطبقان تباعا على طائفتين على أساس العرق والدين. وهذا، بحكم تعريفه، هو فصل عنصري ويشكل انتهاكا للمعايير الدولية.

٥١ - وقالت إنه عندما وفر قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) ٥٥ في المائة من الأراضي لمن كانوا يشكلون آنذاك ٣٠ في المائة من السكان، فإنه لم يكن يعكس الواقع، ناهيك عن تجسيده للديمقراطية. وبالتالي، يتعين على المؤيدين لصيغة الدولتين أن ينظروا أيضا في كيفية تقسيم الأرض على نحو يكفل المساواة بين دولتين.

٥٢ - وذكرت، في معرض إشارتها إلى أن فلسطين تحت الاحتلال، أن أي دولة فلسطينية مقبلة لن تمتلك أي أسلحة ولن تكون لها سيطرة على مجالها الجوي، وأضافت أنه فيما يتعلق بمسألة حقوق الفلسطينيين، فإن الشباب في الحرم الجامعي الأمريكي، بما في ذلك الشباب اليهودي، يسألون بشكل متزايد عن كيفية دعم تلك الحقوق وكيف ترتبط المساعدات الأمريكية للجيش الإسرائيلي بوحشية الشرطة داخل الولايات المتحدة.

٥٣ - وشددت **السيدة بنيس** على أهمية ممارسة أنواع مختلفة من الضغوط غير العنيفة، بما في ذلك الضغط الاقتصادي والدبلوماسي، على إسرائيل. ومن الضروري الاعتراف بأن قضية فلسطين ليست مجرد مسألة حدود بل هي مسألة احتلال من جانب محتل أقوى بكثير.

٥٤ - وأشار **السيد شتايا** إلى أن الشباب يشكلون أغلبية السكان الفلسطينيين ويقودون تاريخيا الكفاح ضد الاحتلال. غير أن هذا النمط الجيلي يعني أن هؤلاء الشباب لا يملكون نفس خيارات اغتنام الفرص المتاحة للشباب الآخرين في أنحاء العالم المختلفة. وقد كانت تكلفة الانتفاضة الثانية، على وجه الخصوص، مرتفعة جدا. فالشباب الفلسطيني الذي يعيش في العالم الحالي المتعولم له تطلعات مختلفة جدا عن تطلعات آبائهم وأجدادهم؛ فهم يسعون إلى التحرر من القمع، وإلى مستوى معيشة وحقوق أفضل. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الشباب غير متحزبين، حتى عندما يلتزمون بالهدف الوطني المتمثل في إنهاء الاحتلال. ومع ذلك، فإنهم يحتاجون إلى أن يكونوا أفضل تنظيما، ويتعين على الفلسطينيين أن يتجاوزوا التكتيكات وأن يعملوا وفق استراتيجية وجدول زمني منهجي. ومن الأهمية بمكان أن يدرك شباب إسرائيل أن تقرير المصير هو لجميع الشعوب، وليس للبعض فقط. ودعا **السيد شتايا** البلدان إلى توفير استثناءات من التأشيرة وإتاحة الدخول بدون تأشيرة للسماح للفلسطينيين بالسفر والتعلم والحصول على الخبرة. وينبغي للبلدان الداعمة أن تجلب أعمالها التجارية واستثماراتها إلى فلسطين، في محاولة لتعزيز اقتصادها.

٥٥ - وتناول **السيد بيلين**، آخذا في اعتباره الدروس المستفادة منذ عام ١٩٤٨، عملية أوسلو للسلام ورؤيتها لحل النزاع. وذكر أن العالم قد ملّ وسئم في مجمله من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٥٦ - وقال إنه ليس من قبيل المصادفة أن تأتي اتفاقات أوسلو من خلال محادثات سرية بين إسرائيل والفلسطينيين. وذكّر بأنه بفضل قيادة فلسطينية كاريزمية، وقيادة إسرائيلية ملتزمة، ورئيس شاب للولايات المتحدة، أصبحت اتفاقات أوسلو أمرا ممكنا، وأضاف أن الخطأ الكبير كان هو عدم الذهاب مباشرة إلى اتفاق دائم. بيد أن الفلسطينيين لم يكونوا مستعدين في ذلك الوقت في حين كان الإسرائيليون كانوا قلقين من أنه لو فشل الاتفاق الدائم فسيكون من الصعب العودة إلى المفاوضات.

٥٧ - وذكر **السيد بيلين** أنه، على النقيض من ذلك، فإن اتفاقات أوسلو لم تمت. ويتفق الخبراء على أنه لا توجد مساواة حقيقية في إسرائيل وأنه ينبغي لليهود والعرب على السواء أن يكافحوا من أجل المساواة للعرب. غير أن ذلك لن يساعد القضية الفلسطينية على عدم إثارة السؤال عمّا إذا كان ينبغي لإسرائيل أن تكون دولة يهودية أم لا.

٥٨ - وأشار **السيد بيلين** إلى أن الصدع الحالي بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية يجعل من الصعب التوصل إلى حل، وذكر أن القرار ١٨١ (د-٢) كان هاما في تصور مستوى عال من التعاون بين الجانبين وقدم أفكارا مبتكرة لهذا التصور. وقال إنه يرى أن الحل الوارد في ذلك القرار هو نوع من الكونفدرالية؛ فبالنسبة للفلسطينيين، يعني ذلك تقرير المصير الكامل، في حين أن إسرائيل سيكون لها حدود معترف بها بعد سنوات عديدة. وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات، قال إن هذه المسألة، بالنسبة لرئيس وزراء إسرائيل، أصعب من مسألة القدس أو مسألة اللاجئين. غير أنه سيكون من الأسهل حل النزاع في إطار كونفدرالية، لأن المستوطنين يمكن أن يُمنحوا خيار العيش في الأرض الفلسطينية أو المغادرة والتعويض.

٥٩ - وأشار **السيد منصور** إلى أن القضية الراهنة والأهم بالنسبة لفلسطين هي ترتيب بيتها واستعادة الوحدة الداخلية. وأشار إلى أن الفلسطينيين كانوا يتفاوضون مع إسرائيل قبل فترة طويلة من نشوء انقساماتهم الداخلية وحققوا شيئاً له حجم تاريخي. فقد اعتمد الفلسطينيون طويلا على البلدان العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين للتحدث باسمهم، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت صوتهم الوطني. وأشار إلى أن فلسطين لن تعود إلى وضع لا يوجد فيه تمثيل رسمي لها، مضيفا أن هذا المنبر سيظل قائما حتى نهاية الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

المناقشة

٦٠ - في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الخبراء على أهمية بناء شراكات مع المجتمع المدني والشباب مع مواصلة ممارسة الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على حكومة إسرائيل. وردا على الأسئلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإقامة الدولة، قالوا إن من المهم الكفاح من أجل المساواة إلى جانب الكفاح من أجل تقرير المصير.

٦١ - وسيتعين على المجتمع الدولي، في أي مناقشات بشأن المستقبل وعند تحديد الحلول الممكن تحقيقها في الأجلين القصير والمتوسط، أن يأخذ في الاعتبار البيئة السياسية الراهنة، فضلا عن التحولات العالمية والإقليمية بعيدا عن مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٦٢ - وفي معرض مناقشة الخطوات التي يتعين اتخاذها فورا، ارتأى المشاركون أنه ما لم ينته احتلال فلسطين، سيكون من المستحيل مناقشة إمكانية إنشاء اتحاد كونفدرالي إسرائيلي - فلسطيني. ولذلك، لا ينبغي أن يبدأ الحديث بمفهوم الكونفدرالية قبل إنهاء الاحتلال. كما أن التغييرات التي طرأت على منبر التفاوض الدولي تطرح تحديات، مثل الأحداث الأخيرة التي أدت بالإدارة الحالية للولايات المتحدة إلى فقدان دورها كوسيط لعملية السلام. وفي حين أن بعض الفرص السياسية قد أُهدرت، فقد اتبع الفلسطينيون في السنوات الأخيرة سياسة جديدة هي إقناع ١٣٨ بلدا بالاعتراف بدولتهم. ونتيجة لذلك، تمكنت فلسطين من تغيير مركزها إلى مركز الدولة المراقبة. وقد أتاح ذلك لفلسطين الانضمام إلى المحكمة

الجنائية الدولية ومختلف معاهدات حقوق الإنسان. ومن شأن انتخاب دولة فلسطين رئيسا لمجموعة البلدان النامية الـ ٧٧ والصين في عام ٢٠١٩ أن يزيد من تعزيز موقفها.

٦٣ - وقيل كذلك إن فكرة إقامة دولة لم تأت استجابة لضغط من جانب الفلسطينيين فقط، وأنه عندما تقدمت فلسطين بطلب لتصبح دولة مراقبة، نظر مكتب الشؤون القانونية في تعريف كينونة الدولة وفقا لما جاء في اتفاقية حقوق الدول وواجباتها. وعلاوة على ذلك، اعترفت الجمعية العامة، عن طريق التصويت، بفلسطين كدولة.

٦٤ - وساق المشاركون حجة مؤداها أن اغتيال إسحق رابين ووفاة ياسر عرفات قد أسهما في نهاية اتفاقات أوسلو. وذُكر أيضا أن بنيامين نتنياهو قضى كل حياته في القتال ضد الاتفاقات. وذُكر كذلك أن الجمعية العامة، في قرارها ١٨١ (د-٢)، قد منحت القدس وضعا خاصا. وأبرز المشاركون أن القرار وفر حدودا وخرائط، ولكن من المفارقات أن الدولة المعروفة باسم الدولة اليهودية هي تقريبا نصف يهودية ونصف فلسطينية. وفي هذا السياق، تشكل المساواة شاغلا للجميع. وأشار المشاركون إلى أن هناك كفاحا شاقا في المستقبل، سواء بالنسبة لأولئك الموجودين على الأرض (في إسرائيل وفلسطين) أو بالنسبة لأولئك الموجودين في أماكن أخرى. غير أن الفلسطينيين يعيشون على أمل تحقيق سلام مستدام.

رابعا - المواضيع والتوصيات الرئيسية

الحلقة الحوارية الأولى

٦٥ - ثمة حاجة إلى ''سجل وقائع مختلف لفلسطين''، يمكن إنجازه بدراسة أفكار مبتكرة جديدة. ولهذه الحاجة أهمية خاصة في وقت يوجد فيه لدى نسبة كبيرة من الفلسطينيين دون سن الثامنة عشرة اهتمامٌ ليس بدولة ذات سيادة فحسب بل أيضا بالحصول على مزيد من الخيارات من أجل مستقبل أفضل.

٦٦ - ودعا المتكلمون إلى إيجاد حل للنزاع يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ويستند إلى تعددية الأطراف ويرتكز على اتخاذ خطوات ملموسة ذات إطار زمني ملزم وأهداف واضحة.

٦٧ - وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في استراتيجية تركز على المسائل التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتشدد على المصالحة والحقوق المتساوية للجميع. وسيساعد هذا النهج على تجاوز المبررات القائمة على القوانين الدينية وواقع الدول القومية الضعيف وسيعرّف الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء على أنهما سيان بموجب القانون.

٦٨ - وينبغي للدول الأعضاء أن تستكشف حلولا سياسية نفسانية بديلة يمكن أن تقرب بين الطرفين. وفي موازاة ذلك، ينبغي لها أن تبذل جهودا دبلوماسية نشطة لبدء مفاوضات ذات مصداقية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وإحلال السلام، والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم.

٦٩ - وينبغي لأي عملية سلام فعالة أن تعترف تماما بنكبة عام ١٩٤٨، وأن تحاسب إسرائيل على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأن تكفل عودة اللاجئين، وأن تنهي ضم الأراضي الفلسطينية.

٧٠ - وينبغي للمجتمع الدولي، كضرورة عاجلة، أن يقدم الدعم المالي للأونروا لتعويض عجزها المالي الأخير والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

الحلقة الحوارية الثانية

٧١ - أوصى المشاركون الدول الأعضاء، موجهين الانتباه إلى عدة مشاريع قوانين وسياسات تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ تدابير رادعة، في غياب معارضة مؤثرة داخل إسرائيل، لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها الدولية. وكان هناك توافق في الآراء على أن الدول لا تبذل كل ما في وسعها لتحسين الوضع. وأشير في هذا السياق إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر شجاعة في تطبيق القانون الدولي ومساءلة إسرائيل.

٧٢ - ومع اعتماد أكثر من ٨٠ في المائة من سكان غزة على المساعدة الإنسانية، هناك حاجة إلى أشكال جديدة وخلاقة من التنمية المستدامة، حيث أن القطاع أصبح اقتصاد كفاف. ويلزم تحسين رصد جهات العمل الإنساني للاحتياجات الإنسانية واستجابتها لها.

٧٣ - وشدد المتكلمون على ضرورة تحديد مدى التشرد الداخلي كمياً للتمكين من الدعوة الهادفة إلى احترام القانون الدولي وتوفير الحماية والمعونة للفلسطينيين المتضررين. وينبغي أن يتحول الخطاب من التركيز على نموذج الدولتين إلى التركيز على نموذج يطالب بالإنهاء الفوري لاحتلال شعب ودولة من جانب دولة أخرى.

الحلقة الحوارية الثالثة

٧٤ - ذُكر أن الجبر سيكون آلية جيدة للردع، باعتبار ذلك وسيلة لتجنب تكرار حالات التشرد واللاجئين. وينطوي نموذج الجبر الناجح على عناصر مثل العودة الفعلية الطوعية للاجئين، والتعويض عن الممتلكات المفقودة، وضمانات عدم التكرار المقدمة للضحايا.

٧٥ - وفي هذا السياق، وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بإعادة توزيع الأراضي الفلسطينية بشكل عادل، من المرجح جدا أن يكون اللاجئون العائدون من الجيلين الرابع والخامس من ذريات المشردين في بادئ الأمر. وعلى هذا النحو، ينبغي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تعترف بالحاجة إلى استكشاف وبحث وتحديد سبل الانتصاف الفعالة وآليات الجبر العادل المصممة خصيصا للقضية الفلسطينية، وأن تدعم هذه الحاجة. وهذا أمر أساسي، لا سيما في ضوء الحالة الراهنة، التي يواجه فيها الإنكار المستمر من جانب إسرائيل تحديا من جانب مطالبة الفلسطينيين المستمرة بالحق في العودة.

٧٦ - ودعا المشاركون إلى التوصل إلى اتفاق سياسي قوي من شأنه أن يلغي أو يعدل الممارسات والسياسات التشريعية التمييزية ويحرك عملية السلام إلى الأمام. ودعوا أيضا إلى تعزيز وسائل الإنفاذ، ومشاركة الضحايا، والدعم الدولي والدعم السياسي، ووضع إطار تشريعي شامل، ونظام للعودة ورد الحقوق متجذر في القانون الدولي، وإعادة توزيع الأراضي بشكل عادل.

٧٧ - وفي سياق أوسع، وإذا ظل حل قضية فلسطين غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور، ينبغي السعي إلى إيجاد حل في نطاق القانون الدولي الحالي. ويشمل ذلك التركيز على ما يلي:

(أ) عدم التمييز والمساواة في الحقوق: ينبغي أن تتاح للاجئين الفلسطينيين إمكانية التمتع بالمجموعة الكاملة من الحقوق المعترف بها بموجب القانون الدولي في أي بلد يقيمون فيه؛

(ب) السعي إلى إيجاد حل دائم لإنهاء صفة اللاجئ: في حين أن جميع اللاجئين يريدون الاعتراف بحقهم في العودة وعدم مصادرته، فإن بعضهم قد يكون مستعداً لاستكشاف حلول غير الإعادة إلى الوطن وينبغي السماح له بذلك. وعلى الرغم من أن ذلك من شأنه أن ينهي وضعهم كلاجئين أفراد (أي حقهم في الحماية الدولية)، فإنه لن يحد من المطالبات التاريخية بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٧٨ - وأشير إلى أن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للتوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قوامه دولتان تسمح بإقامة دولة فلسطينية قبل اختتام مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل. وفي هذا الإطار، أكدت المجموعة الرباعية أنه يمكن للسلطة الفلسطينية، على أساس اتفاقات متفاوض عليها، أن تؤكد مطالبتها بإقامة دولة ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية حتى قبل الانسحاب الإسرائيلي الكامل. وهذا هو أيضا أساس اتفاقات أوسلو.

٧٩ - ويمكن لفلسطين أن تستخدم السوابق الراسخة لتأكيد مطالبتها بالدولة. فبالإضافة الى أكثر من ١٠٠ دولة أقامت بالفعل علاقات دبلوماسية مع فلسطين، توجد لديها حكومة عاملة ورئيس ورئيس وزراء ومجلس وزراء ومجلس تشريعي ووزراء تولوا مناصبهم عن طريق انتخابات مفتوحة جرت في عام ١٩٩٦. وقد يحدث قريبا، بعد اتفاق المصالحة الموقع بين حماس وفتح، أن تكون هناك حكومة موحدة - ولكن حتى الحكومة المنقسمة لا تنفي وجود الدولة. فعلى سبيل المثال، كانت جمهورية كوريا وفييت نام واليمن دولا منقسمة، ولكن ذلك لم يمنع الاعتراف بها كدول.

الحلقة الحوارية الرابعة

٨٠ - قد يكون النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني من أكثر النزاعات تفردا في التاريخ الحديث بسبب تعقد سياقه التاريخي، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالدين والاستعمار والأصل العرقي والسياسة وغير ذلك من المسائل. غير أنه يمكن تطبيق بعض الدروس المستفادة من المنتدى على حالات نزاع أخرى في جميع أنحاء العالم. فأولا وقبل كل شيء، يشكل الاحتلال الإسرائيلي انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان. ثانيا، أصوات ضحايا النزاع هي التي يجب أن تُسمع ويعبَّر عنها في عملية التفاوض على اتفاق سلام، وليس أصوات الخارجيين الذين تصادف وجودهم في السلطة. وأخيرا، لا يمكن تحقيق سلام مستدام حقا إلا بعد أن يستعيد الضحايا حقوقهم الكاملة، ويعوضون بسبل انتصاف كافية، ويشعرون بأن نضالهم قد انتهى في نهاية المطاف.

٨١ - وتحتاج القيادة الفلسطينية إلى أن تنظر إلى سبل ومنابر أخرى خارج الأمم المتحدة، مثل المجتمع المدني. فقد كان للمجتمع المدني دور فعال في تغيير الخطاب بشأن عدة مسائل تتعلق بقضية فلسطين. فعلى سبيل المثال، أصبح مصطلح ''النكبة'' شائعاً في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية من خلال عمل المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أدت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات دورا كبيرا في الطريقة التي ينظر بها الناس في جميع أنحاء العالم إلى الأزمة.

٨٢ - وشجع المشاركون الدول الأعضاء والشركات الخاصة على الاستثمار في فلسطين كوسيلة لتمكين الشباب وإثراء الاقتصاد. كما أكدوا أن من المهم أن تبني الدول الأعضاء شراكات مع المجتمع المدني والشباب مع مواصلة ممارسة الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على حكومة إسرائيل.

خامسا – الجلسة الختامية

٨٣ – ترأس السيد سيك الجلسة الختامية للمنتدى.

موجز

٨٤ – شدد **السيد منصور** في بيانه الختامي على أنه رغم الظروف المتزايدة القسوة التي يعانيها سكان الأراضي التي تحتلها إسرائيل وفي المنفى، فإن الشعب الفلسطيني لن يتخلى أبدا عن كفاحه من أجل السلام والحرية وتقرير المصير. وأهاب بالمجتمع الدولي بأسره أن يتضامن مع فلسطين. وذكر على وجه الخصوص أنه يلزم بذل جهود عاجلة لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح سبل جديدة للنهوض بالسلام.

٨٥ – وأعرب عن امتنانه للجنة لاستضافتها المنتدى في منتصف أسبوع شهد عنفا مميتا ضد المحتجين على حدود غزة، مما جعل القضية الفلسطينية موضع تركيز في كل من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان صوت قبل ساعات قليلة على إيفاد بعثة لتقصي الحقائق مكلفة بدراسة العنف في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة بصياغة قرار لمجلس الأمن يهدف إلى ضمان الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

٨٦ – وانتقل إلى المناقشات التي جرت خلال المنتدى الذي استمر يومين، فرحب بجميع الأفكار العملية لمساعدة الفلسطينيين على النهوض بقضيتهم وطي صفحة ٧٠ عاما من التشرد وأكثر من خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي. وذكر أنه من بين مساهمات أخرى، يمكن للدول الأعضاء أن تكفل بقاء قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس حادثا معزولا.

٨٧ – وسلط **السيد سيك** الضوء على النقص الحاد في التمويل الذي تواجهه الأونروا حاليا. وأشار إلى أن دولة فلسطين قد عُينت الرئيس المقبل لمجموعة الـ ٧٧ بلدا ناميا والصين، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم هذا المسعى، وشدد على أن الوقت قد حان لتوخي الواقعية والكفاءة.

المرفق الأول

البرنامج

الخميس، ١٧ أيار/مايو

١٠:٠٠-١١:٠٠ **الجلسة الافتتاحية**

البيانات

ممثلة الأمين العام:
أمينة ج. محمد
نائبة الأمين العام

ممثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف:
فودي سيك
ممثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

ممثل دولة فلسطين:
حنان عشراوي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الساعة ١١:٠٠-١٣:٠٠ **الحلقة الحوارية الأولى**
ماذا حدث في عام ١٩٤٨ – لماذا هو مهم؟

المتحدثون

حنان عشراوي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

أفراهام بورغ
الرئيس المؤقت السابق لإسرائيل
رئيس الكنيست السابق

فيكتور كاتان
كبير زملاء بحثيين، معهد الشرق الأوسط
زميل مساعد، كلية الحقوق
جامعة سنغافورة الوطنية

إيلان بابيه
أستاذ التاريخ
مدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية
جامعة إكستر

مدير المناقشة

يوجين روغان
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط
مدير كلية سانت أنتوني، مركز الشرق الأوسط
جامعة أكسفورد

١٥:٠٠-١٨:٠٠ **الحلقة الحوارية الثانية**
الشتات كواقع لا خلاص منه: النكبة المستمرة

المتحدثون

سراج عاصي
زميل زائر
مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي – المسيحي
جامعة جورج تاون

سهاد بشارة
مديرة وحدة حقوق الأراضي والتخطيط
المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)

إيتاي إبشتاين
المستشار الخاص
المجلس النرويجي للاجئين

مدير المناقشة

مي إليز كانون
المديرة التنفيذية
مؤسسة كنائس من أجل السلام في الشرق الأوسط

الجمعة، ١٨ أيار/مايو

١٠:٠٠-١٣:٠٠ **الحلقة الحوارية الثالثة**
اللاجئون وحل قضية فلسطين

المتحدثون

سوزان أكرم
أستاذة قانون إكليينيكية
كلية الحقوق
جامعة بوسطن

لبنى الشوملي
المديرة التنفيذية
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل

جيسيكا نيفو
مؤسسة منظمة Just in Case - Preparing Toolboxes for Justice in Transition

فرانشيسكا ألبانيس
باحثة منتسبة
معهد دراسة الهجرة الدولية
جامعة جورج تاون

مدير المناقشة

معين رباني
كبير زملاء
معهد الدراسات الفلسطينية

١٧:٤٥-١٥:٠٠ **الحلقة الحوارية الرابعة**
سبل المضي قدما من أجل تحقيق سلام مستدام

المتحدثون

رياض منصور
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة
عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

يوسي بيلين
وزير العدل الإسرائيلي السابق
نائب وزير خارجية إسرائيل السابق

فيليس بنيس
مديرة مشروع الدولية الجديدة
معهد دراسات السياسات

أوبادا شتايا
المدير الإقليمي لمنطقة وسط المحيط الأطلسي
حركة صوت واحد

مدير المناقشة

فاتح عزام
مستشار سياساتي
شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)

١٧:٤٥–١٨:٠٠ **الجلسة الختامية**

البيانات

فودي سيك

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

رياض منصور

المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة
عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

المرفق الثاني

موجز الرئيس

في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، عُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين ''سبعون عاما بعد ١٩٤٨ – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام'' في نيويورك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل افتتاح أولى الجلسات العامة للمنتدى، أجرت اللجنة في ١٦ أيار/مايو مشاوراتٍ مغلقة مع ممثلين لمنظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل ومن جميع أنحاء العالم.

وضم المنتدى خبراء وممثلين للسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني من الفلسطينيين والإسرائيليين ونظراء لهم دوليين اجتمعوا لإبراز الحاجة إلى تناول القضايا المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨ وما تلاها من حركات نزوحٍ جماعي للفلسطينيين واقتلاع لهم من جذورهم على نحو يكفل معالجتها جوهرياً في سياق الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين والاعتراف بأهميتها الحيوية لإنجاح تلك الجهود. وعُقدت خلال المنتدى سلسلةٌ من الحلقات الحوارية أدارها ميسرون وترأسها أعضاء من مكتب اللجنة، وركزت تلك الحلقات على تقييم أحداث عام ١٩٤٨، المعروفة باللغة العربية باسم ''النكبة''، وما لها من أهمية مستمرة إلى اليوم، وعلى استمرار تشريد الفلسطينيين، وقضايا المساءلة والعدالة الانتقالية، وسبل الخروج من المأزق السياسي القائم بين فلسطين وإسرائيل. وأتاح المنتدى للخبراء ومنظمات المجتمع المدني منبراً ذا أهمية للأنشطة الدعوية يسمح لهم بالتأثير على وضع السياسات والتحرك الدبلوماسي بشأن قضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة.

وعُرضت في بداية كل حلقة حوارية مقاطع قصيرة من الفيلم الوثائقي ''Voices Across the Divide''.

وفي الجلسة الافتتاحية، وجّه الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، إلى المنتدى كلمةً ألقتها نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، وجاء فيها أن عام ٢٠١٨ يوافق حلول الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينبغي الاسترشاد بها في مساعي التوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين. وأكد الأمين العام في كلمته ضرورة التوصل إلى هذا الحل، مشيراً إلى أعمال العنف الأخيرة في قطاع غزة باعتبارها تذكرة بفشل جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. وأبرز في بيانه ما يلي: ''وإنما أصبحت حياة أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين محصورةً ومرهونةً بنزاع يشكِّل المشهد المادي والإنساني لحياتهم في ظل أجواء ثقيلة يسودها الخوف وغياب الثقة بين الجانبين واليأس''. وأضاف أن إنشاء المستوطنات والتوسّع فيها بشكل غير قانوني يساهمان في مزيد من التشريد ويشكلان عقبة كأداء تحول دون تنفيذ حلِّ الدولتين. ومضى يقول في بيانه إن مستويات العنف والتحريض غير المقبولة تزيد من أجواء انعدام الثقة ومن الأعمال العدوانية، كما أن غياب وحدة الصف على الجانب الفلسطيني تشكل هي أيضا عقبة تعترض التوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض. وأكد الأمين العام أن ''الأمم المتحدة ستواصل دعم الإسرائيليين والفلسطينيين على شق طريقهم نحو السلام من خلال مساعدتهم على اتخاذ خطوات تاريخية تفضي إلى قيام دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمتهما''.

وأشار رئيس اللجنة، السفير فوديه سيك (السنغال)، إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة في عام ٢٠١٧ في ذكرى مرور ٥٠ عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، فلاحظ أن قضية فلسطين لم تبدأ في عام ١٩٦٧. وقال إن ''النكبة تثير، في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين والعالم العربي الأوسع، ذكريات كارثة وطنية تستحضر إلى الأذهان الموت وانتزاع الجذور وتدمير القرى ونزوح مئات الآلاف''. وتلت تلك الكارثة عقود قُضيت في المنفى وجلبت المزيد من الحرب والتشريد والمعاناة. واستطرد الرئيس قائلا إنه لا مفر من الخلوص إلى أن النكبة تشكّل لب قضية فلسطين. وأضاف أن مطلب السلام في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال، ما لم يُعترف بذلك على النحو المناسب ويتم التعامل مع المسألة على هذا الأساس. وأي نهج شامل يراد به التوصل لسلام مستدام ينبغي، كما أقر مجلس الأمن، أن يتصدى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وأن يعترف بتشابك الصلات بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وتعهد الرئيسُ بمواصلة نصرة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدفاع عن حقه في العودة إلى الديار، ولفتَ الانتباه إلى الدور الحاسم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأضاف أن التجربة البشرية في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن فتح ملفات الماضي الأليم وطرح الأسئلة الصعبة على جميع الأطراف شرطان مسبقان لإحلال السلام وتشكيل مستقبل شامل للجميع. ومن هذا المنطلق، دعا الرئيس المشاركين في المنتدى إلى المساعدة في حشد الجهود الدبلوماسية من أجل إجراء مفاوضات ذات مصداقية من شأنها أن تفضي إلى سلام عادل.

وتحدثت حنان عشراوي، ممثلة دولة فلسطين وعضوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فأثنت على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قائلةً إنها لا تزال تقدم إلى الشعب الفلسطيني هبةً نفيسة هي الأمل. ومضت تقول: ''إننا نعاني نظاماً من الظلم المستمر''، مؤكدةً أنه من غير المعقول أن تطول مظالم الطرد والقمع لمدة ٧٠ عاما. وأضافت أن الفلسطينيين لا يتمتعون في الوقت الحاضر بأي أمن، ولكن محاولاتهم الدفاع عن أنفسهم تثير في الحال شواغل بشأن أمن إسرائيل، مشيرةً إلى أن جنودا إسرائيليين عمدوا منذ أيام لم تتعد الأسبوع إلى قتل العشرات من المتظاهرين المدنيين، منهم النساء والأطفال، بزعم أنهم اضطروا إلى ذلك ''دفاعاً عن أنفسهم''. وأشارت إلى أن السماح باستمرار هذا الانحراف البغيض الذي يترك الجرم دون جزاء ويتيح المجال لازدراء القانون الدولي من شأنه أن يقوّض النظام الدولي الذي بنته الأمم المتحدة. واسترسلت قائلة إن حكومة الولايات المتحدة الحالية هي التي تجعل التفاوض حسب الصيغة القديمة أمرا مستحيلا، وذكرت أن الفلسطينيين ظلوا على مائدة التفاوض لعقود في حين أن الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال لا يُنتظر منها، حسب اتفاقية جنيف الرابعة، أن تتفاوض مع المحتل خشية أن يكون ذلك عن طريق الإكراه. لكن عملية التفاوض من أجل السلام التي يكافأ فيها المحتلُ باستمرار ''لمجرد الكلام'' – والتي لا تجلب لفلسطين إلا التهديد والابتزاز أو الاتهام بأنها تشكل تهديدا إرهابيا – لا يمكن أن تتواصل. إن الفلسطينيين لن يطلبوا من إسرائيل حريتهم، فهي حق لهم. وتحدثت عن قضية فلسطين ضمن سياق أوسع، فنبهت إلى أن تصاعد النزعات الشعبوية والانعزالية والقومية وازدياد غطرسة القوة يقتضيان اليقظة المستمرة للتصدي للطائفية ومزاعم التفرُّد.

وخلال الحلقة الحوارية الأولى التي عُقدت بعنوان ''*ما الذي حدث في عام ١٩٤٨ – لماذا هو مهم؟*''، تحدث المتكلمون بإيجاز عن الأحداث التي أدت إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ (١٩٤٧) الذي أذن بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب، وعن أثر قيام دولةٍ واحدة فقط من أصل اثنتين توخى

القرار إنشاءهما. وناقش المحاورون مزايا صيغة الدولتين، وأبرز البعض دورها الحاسم في دفع قضية فلسطين إلى صدارة القضايا المطروحة على الساحة العالمية. وأيّد آخرون استراتيجية تتجاوز مسائل الحدود الإقليمية، وتؤكد عوضاً عن ذلك أهمية المصالحة والمساواة في الحقوق. وفي هذا السياق، قيل إن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ليس نزاعا إثنيا – قوميا من نوع ''نحن في مواجهة الآخر''، بل هو أشبه بصراع بين مناصري السلام والعدالة ومعارضيهما. وعلَّق ممثلو الدول وجماعات المجتمع المدني على الصلة بين ماضي فلسطين وواقعها الراهن. وأشار المشاركون إلى أوجه تشابه بين حالة إسرائيل/فلسطين وحالتي ناميبيا وجنوب أفريقيا عندما كان البلدان المذكوران يخضعان للاحتلال ولنظام للفصل العنصري. واتُّفق على أن التوصل إلى سلام عادل ومستدام بين إسرائيل وفلسطين يستلزم اعترافا تاما بالنكبة ومحاسبة إسرائيل على الجرائم المرتكبة في عام ١٩٤٨ وما بعده.

وعُقدت الحلقة الحوارية الثانية بعنوان *''الشتات كواقع لا خلاص منه: النكبة المستمرة''*، وتدارس المشاركون فيها التشريد الداخلي والخارجي للفلسطينيين وحرمانهم من إمكانية العودة إلى ديارهم وقراهم كمواطنين. وأثار تعبير ''احتلال دائم'' النقاش بين المشاركين، فأكد بعضهم أنه ليس هناك مفهوم من هذا القبيل في إطار القانون الدولي وأن الحالة الراهنة هي حالة ''استعمار'' خالص. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية للنظر فيها. ولاحظ آخرون أن ممارسات إسرائيل، التي ترقى حسب مزاعمهم إلى مرتبة العنصرية، أصبحت مكرسةً في القانون الوطني، وأن هذا الأمر يزيد من صعوبة الطعن فيها أمام المحاكم الإسرائيلية من قبل محاميي حقوق الإنسان والناشطين المعنيين بها. وطرح المشاركون مسألة تحسين الحماية الدولية للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون، وأهابوا بالدول الأعضاء أن تتخذ موقفا حازما في هذا الصدد وأن تذكّر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشاروا إلى الحالة المتردية في غزة على وجه الخصوص، حيث لا تزال إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، قائلين إنها تستدعي تدخلا فوريا. ونوه المشاركون أيضا بأن قضية فلسطين تحظى بدعم متزايد من جانب حركات اجتماعية متعددة الاهتمامات في الولايات المتحدة.

وتواصلت فعاليات المنتدى في ١٨ أيار/مايو، إذ عُقدت الحلقة الحوارية الثالثة بعنوان *''اللاجئون وحلّ قضية فلسطين''* وتناولت المسائل المتصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك التداعيات القانونية والنفسية – الاجتماعية لنزوح الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨ وما بعده فضلا عن شتات أجيال متعاقبة من أبنائهم وأحفادهم. وسلط المشاركون الضوء على عالمية حقوق اللاجئين، معربين عن معارضتهم لتصور تكثر الإشارة إليه مفاده أن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون ''بمركز خاص وحقوق خاصة'' مما يمنحهم امتيازات لا يحصل عليها غيرهم من اللاجئين. وتحدث محاورون ومشاركون في الحلقة الحوارية من ذوي الخبرة في مجال العدالة الانتقالية، فشددوا على ما يمكن تحقيقه من مكاسب عميقة الأثر إذا ما أُنشئ نظام للتوصل إلى الحقيقة ومنح التعويضات والمصالحة من أجل إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والتمهيد له حتى قبل التوصل إلى اتفاق. وطُرحت اقتراحات تدعو إلى تسهيل اتصال المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني بمختلف مكاتب الأمم المتحدة المعنية مثل مكتب المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وارتئي أن اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن يعاملوا، في مساعيهم لطلب التعويضات، كرعايا بلد – هو فلسطين – انتزعت منهم أملاكهم لا أن يعاملوا كلاجئين عديمي الجنسية، وأن الأمم المتحدة يجب أن تساءل أيضا عن فشلها في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ وغيره من القرارات اللاحقة التي اتخذت بشأن قضية فلسطين. وكرر الحاضرون القول إن استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية يمكن أن يعطي القضية الفلسطينية دفعةً إلى الأمام.

وفي الحلقة الحوارية الرابعة التي عُقدت بعنوان *"سبل المضي قدماً من أجل تحقيق سلام مستدام"* ، شدد المتكلمون على أهمية أن تقيم الدول الأعضاء شراكات مع المجتمع المدني والشباب، وأن تواصل في الوقت نفسه ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على حكومة إسرائيل. واقتُرح كمثال على هذا النوع الأخير من التدابير فرضُ حظر على شراء الأسلحة أو السلع والخدمات الأمنية من إسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار في دولة فلسطين وسيلةً لتمكين الشباب وإثراء الاقتصاد. ورداً على أسئلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحصول على مركز الدولة، ارتأى المتكلمون أن من المهم الكفاح من أجل المساواة إلى جانب النضال من أجل حق تقرير المصير. وأدى نقاشٌ بشأن وضع اتفاق أوسلو إلى حوار أوسع نطاقا بشأن نماذج مختلفة لتسوية قضية فلسطين – بدءا من حل الدولتين إلى خيار إقامة كيان اتحادي على غرار ما نص عليه قرار الجمعية العامة الأصلي رقم ١٨١ ووصولا إلى حلّ الدولة الواحدة التي يُمنح جميع سكانها حقوقا متساوية. وسلط المتكلمون الضوء أيضاً على حساسية الإسرائيليين اليهود تجاه ما يمكن أن يعنيه على أرض الواقع "حق العودة للاجئين الفلسطينيين بالنسبة لمجتمع أنشأ دولة إسرائيل ودافع عنها كملاذ للشعب اليهودي. وأشير في هذا السياق إلى احتمال أن يكون واقع التطورات السياسية الراهنة قد جعل من تفكيك المستوطنات أمرا مستحيلا. لكن متكلمين ومشاركين آخرين دفعوا بأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعمال حقوق الإنسان الأساسية الواجبة للشعب الفلسطيني أمران ذوا أهمية قصوى، وبأن الأعمال غير القانونية وغير المشروعة لا يمكن تبريرها أو التبرّؤ منها بدعوى انقضاء زمن طويل عليها.

* * *

ملحوظة: يراد بهذا الموجز تقديم لمحة عامة عن المداولات التي شهدها المنتدى. وستصدر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريرا مفصلا يشمل القضايا المحددة التي تناولتها المناقشات التحاورية.

المرفق الثالث

قائمة المتكلمين

سوزان أكرم
أستاذة قانون إكلينيكية
كلية الحقوق
جامعة بوسطن

فرانشيسكا ألبانيس
باحثة منتسبة
معهد دراسة الهجرة الدولية
جامعة جورج تاون

حنان عشراوي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

سراج عاصي
زميل زائر
مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي – المسيحي
جامعة جورج تاون

فاتح عزام
مستشار سياساتي
شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)

يوسي بيلين
وزير العدل الإسرائيلي السابق
نائب وزير خارجية إسرائيل السابق

فيليس بنيس
مديرة مشروع الدولية الجديدة
معهد دراسات السياسات

سهاد بشارة
مديرة وحدة حقوق الأراضي والتخطيط
المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)

أفراهام بورغ
الرئيس المؤقت السابق لإسرائيل
رئيس الكنيست السابق

مي إليز كانون
المديرة التنفيذية
مؤسسة كنائس من أجل السلام في الشرق الأوسط

إيتاي إبشتاين
مستشار خاص
المجلس النرويجي للاجئين

فيكتور كاتان
كبير زملاء بحثيين، معهد الشرق الأوسط
زميل مساعد، كلية الحقوق
جامعة سنغافورة الوطنية

رياض منصور
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة
عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

جيسيكا نيفو
مؤسِّسة
Just in Case - Preparing Toolboxes for Justice in Transition

إيلان بابيه
أستاذ التاريخ
مدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية
جامعة إكستر

معين رباني
كبير زملاء
معهد الدراسات الفلسطينية

يوجين روغان
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط
مدير كلية سانت أنتوني، مركز الشرق الأوسط
جامعة أكسفورد

لبنى الشوملي
المديرة التنفيذية
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل

أوبادا شتايا
المدير الإقليمي لمنطقة وسط المحيط الأطلسي
حركة صوت واحد